

مطالعة تفسير القرآن سورة البقرة آية: ٢٧٥ في موضوع البيع

قال الله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا حَالِدُونَ". (سورة البقرة، آية: ٢٧٥)

إن الله سبحانه وتعالى جعل المال سببا لإقامة مصالحة العباد في الدنيا، وشرع طريق التجارة لاكتساب تلك المصالحة. لأن ما يحتاج إليه كل أحد لا يوجد ميسورا في كل موضوع، ولأن أخذه عن طريق القوة والتغلب فساد فلا بد أن يكون هنالك نظام يمكن كل واحد من أخذ ما يحتاج إليه عن غير طريق القوة والتغلب، فكانت تجارة وكانت أحكام البيع. قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ". (سورة النساء، آية: ٢٩) والتجارة نوعان: حلال يسمى في الشرع ببيعا، وحرام يسمى ربا، كل منهما تجارة. فإن الله أخبر عن الكفرة إنكارهم الفرق بين البيع والربا عقلا. فقال عز وجل : "ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا" ثم فرق بينهما في الحل والحرمة بقوله تعالى : "وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا". فعرفنا أن كل واحد منهما تجارة وان الحال الجائز منها شرعا وهو البيع. وانعقاد هذا البيع يكون بلغظين أحدهما يدل على الإيجاب والآخر يدل على القبول، وهما بعت واشترىت، وما في معناهما قوله تعالى: "وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا". ويجوز أن يتولى صاحب السلعة البيع وأن ينوب عنه وكيلا أو رسولا ليقوم بالبيع عنه، ويجوز أن يستأجر أجيرا ليقوم بالبيع عنه على أن يكون أجره معلوما، فإن استأجره على جزء من الربح كان شريكا مضاربا وانطبق عليه حكم المضارب لا حكم

الأجير. وكذلك يجوز أن يشتري المال بنفسه أو بواسطة وكيله أو رسوله أو أن يستأجر من يشتري إليه نفسه.

والحاصل أن التجارة جائزة. وهي نوع من أنواع التنمية الملك واضحة في أحكام البيع والشركة. وقد وردت التجارة في القرآن والحديث، قال تعالى : "إِنَّمَا تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا تَكْتُبُوهَا". (سورة البقرة، آية : ٢٨٢) وروى رفاعة : "أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون، فقال يا عشر التجار فاستجابوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه. فقال : "إن التجار يبعثون يوم القيمة فجارا إلا من بر وصدق". وروى أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء".

والتجارة نوعان التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. أما التجارة الداخلية فهي البيع والشراء الجاري بين الناس في السلع الموجودة لديهم، سواء أكانت من منتوجاتهم، زراعية كانت أمصناعية، أم من منتجات غيرهم، ولكنها أصبحت في بلادهم يتداولونها. أما التجارة الخارجية فهي شراء السلع من خارج البلاد وبيع سلع البلاد إلى خارجها سواء أكانت هذه السلع زراعية أم صناعية. والتجارة الداخلية لا شيء فيها ولا قيود عليها إلا ما ورد من الأحكام المتعلقة بالبيع. أما السلع ونوع السلع ونقلها داخل البلاد من بلد إلى بلد فهو متروك لكل إنسان أن يتاجر ضمن أحكام الشرع وليس للدولة على التجارة الداخلية إلا حق الإشراف فقط. والله أعلم بالصواب.